

## ضيف الاسبوع

### تدبير ملياري دينار!

عصام قضماني

عجز موازنة ٢٠١٢ بعد المنح لعام سبيلغ، ١٠٢٧ مليون دينار وبإضافة عجز جميع الوحدات الحكومية المستقلة والمقدر بحوالي (٩٣٧) مليون دينار فسيبلغ العجز نحو ١٩٦٤ مليون دينار، وفي حال تم شطب ٣٥٠ مليون دينار من المنح المقدرة بنحو ٨٧٠ مليون دينار كما تطالب اللجنة المالية في مجلس النواب فإن العجز سيرتفع الى ٢٣١٤ مليون دينار.

أي أن على الحكومة تدبير ما يساوي هذا المبلغ لتغطية العجز الذي يقابله نفقات مرصودة، في بندي الإنفاق الجاري والرأسمالي.

في خطة الحكومة المالية نقرأ توجهها لإقتراض نحو ١٥٠٠ مليون دينار من السوق المحلية وتدبير ما تبقى من العجز المقدر من مصادر خارجية، وقد أفلحت مؤخرا بالحصول على قرض من البنك الدولي قدره ٢٥٠ مليون دينار قدم بإعتباره إنجازا، يدل على أن الحيز المالي للإقتراض الخارجي لا يزال بصحة جيدة!!

انتهت السنة المالية ٢٠١١ على دين عام داخلي وخارجي قدره ١٣٢٦٠ مليون دينار مشكلاً ما نسبته ٦٥% من الناتج المحلي الاجمالي، فيما تشي خطة الإستدانة الداخلية والخارجية بأن هذا المبلغ سيزيد بنحو ملياري دينار إضافيين في حال صادقت التطورات التوقعات، ما يعني أن نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي بحسب فرضيات الموازنة لن تصمد عن الحد المتوقع، إن لم تتجاوز به بفارق كبير.

في وقت سابق جرى رفع تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من اللازم ظنا بأن ذلك سيخفي الإرتفاع الخطر للمديونية، لكن حتى مع مثل هذا التضليل تجاوز الدين العام سقفه المحدد بقانون الدين العام ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بفارق خمسة بالمئة فهل نتوقع تعديل جديد للسقف خصوصا وأن قانون الدين العام اعطى مجلس الوزراء الصلاحية لإجراء ذلك ٩.

بعيدا عن فلسفة قياس حجم الدين بالناتج الإجمالي، هناك من يرى أن تجاوز السقف المحدد بخمسة بالمئة مثلا لن يرتب كارثة مالية كبيرة بل على العكس سيتمنح الحكومة مساحة في الحيز المالي المتاح للإقتراض. فبعض الدول لم تجد في ذلك قدسية فتجاهلته وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة التي تجاوز دينها ١٠٠ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، لكن مخاطر رفع سقف الدين نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، هو تجاوز للحد الآمن، وبقاء الدين في حدود النسب المقبولة يجعله قابلا للسيطرة كما أن مثل هذه المقارنة تسهل قياس حالة الاقتصاد بصفة عامة فكلما زادت نسبة العجز في الميزانية وزاد حجم الدين العام فإن ذلك سيكون حتما على حساب النمو ناهيك عن إستنزاف الكثير من السيولة التي يفترض أن تستغل في الإستثمارات وفي البنية التحتية والمشاريع التي تتغذى من تباطؤها البطالة.

المشكلة الأهم هي تلك التي تكمن في مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على السيولة المتاحة للإقراض، فتوجه الحكومة الشره للإقتراض الداخلي يجعلها من الزبائن المميزين لدى البنوك مقارنة مع القطاع الخاص المصنف بالخطر، نظرا لتراجع النشاط الإقتصادي، وتعثّر السداد.



## دراسة علمية: العنصريون ذكأؤهم محدود



وتبين ان أصحاب الذكاء المنخفض في الصغر أصبحوا عنصريين في الكبر وأن الأشخاص الذين لديهم مستوى معرفي أقل لديهم علاقات أقل مع أشخاص من عرق مختلف.

وجهت دراسة جديدة يتوقع أن تثير الجدل ضربة للعنصريين وذوي الأحكام المسبقة، حيث أظهرت انهم قد يكونون من ذوي الذكاء المنخفض.

وقال غوردون هودسون وهو عالم نفس في جامعة بروك في أونتاريو ان الدراسة أظهرت ان ذوي الذكاء المنخفض يميلون إلى اتخاذ أحكام مسبقة في مرحلة البلوغ وتبني أيديولوجيات محافظة.

ووجدت الدراسة ان البالغين أصحاب الذكاء المنخفض يميلون إلى تبني أيديولوجيات اجتماعية محافظة وكتب هودسون في رسالة إلكترونية لموقع "لايف ساينس" ان هذه الأيديولوجيات في المقابل تشدد على الهرمية ومقاومة التغيير وهي مواقف تقود إلى اتخاذ أحكام مسبقة.

وقال عالم النفس الاجتماعي براين نوسيك من جامعة فرجينيا وهو غير مشارك في الدراسة ان المسوح الاجتماعية السابقة أظهرت ان الحكم المسبق موجود لدى اليمينيين أكثر من غيرهم من الانتماءات السياسية الأخرى.

وتقول الدراسة ان الناس الأقل ذكاء يتجهون إلى الأيديولوجيا اليمينية الصارمة ويوضح هودسون ان "الأيديولوجيات الاجتماعية المحافظة تقدم هيكلية ونظاما"، ولذلك قد تجذب الأشخاص الذين لديهم معاناة في فهم تعقيدات العالم، مضيفا: "للأسف هذا قد يقود إلى الأحكام المسبقة".

واستند هودسون إلى دراستين في لندن احدهما تابعت أطفالا منذ ولادتهم في مارس ١٩٥٨ وأخرى لأطفال ولدوا في أبريل ١٩٧٠ وتمت دراسة معدل ذكائهم في عمر ١٠ و١١ عاما ومن ثم تمت دراسة مستوى العنصرية لديهم وميولهم المحافظة من خلال أسئلة

## السودان يبيع نفط الجنوب بثمن بخس

الميناء لتحميل شحنات ديسمبر وينابر مما يحملها تكاليف تأخير تتراوح بين ٢٠ و ٢٢ ألف دولار يوميا. وأضافوا أن المشترين هم بروتوشاينا وجينكور وفيتول وترافيجورا واراكدايا. وقال تاجر آخر لدى شركة غربية "لم يتم ابداء أسباب. أجلوا الإبحار فحسب". وأضاف أن تكاليف التأخير وحالة عدم اليقين تمثلان "كابوسا".

وتعهد جنوب السودان بوقف إنتاجه الذي يبلغ ٢٧٥ ألف برميل يوميا بالكامل خلال أسبوعين وهو ما قد يقطع الإمدادات أيضا عن شركات لها حصص في الإنتاج وهي شركة النفط الوطنية الصينية (سي.ان.بي.سي) وبتروناس الماليزية وشركة أو.ان.جي.سي الهندية للنفط والغاز الطبيعي. وقال تاجر ثالث إن المشترين قد يعلنون حالة القوة القاهرة إذا لم يتمكنوا من تحميل النفط خلال ٣٠ يوما من موعد التحميل المقرر.

وأضاف "القوة القاهرة هي الحل الأخير إذا لم يتم تحميل الشحنة خلال ٣٠ يوما من موعد التحميل المقرر مادامت السفينة لم تحمل النفط".

وتابع "سيكون الأمر معقدا إذا جرى إعلان القوة القاهرة والنفط على متن السفينة بالفعل. كيف ستفرغ النفط مجددا في صهاريج الميناء؟"

وأصبح جنوب السودان دولة مستقلة في تموز بعد استفتاء جرى بموجب اتفاق السلام الموقع مع الخرطوم عام ٢٠٠٥ والذي أنهى عقودا من الحرب الأهلية

وأخر مرة باع فيها جنوب السودان شحنات من مزيج النيل كانت بعلاوة بين ٢,٥٠ دولار وثلاثة دولارات للبرميل على سعر الخام الإندونيسي القياسي. وهذا يعني أن السودان باع الشحنة بخصم حوالي ١١ دولارا للبرميل مقابل السعر الإندونيسي.

وقام السودان أيضا بتحميل شحنتين أخريين من خام مزيج دار لكن لم يتضح على الفور ما إذا كانتا بيعتا. وقال تاجر إن الخرطوم عرضت هاتين الشحنتين الأسبوع الماضي بخصم على أسعار جنوب السودان الرسمية. وأضافوا إن إحدى الشحنتين اتجهت إلى ميناء الفجيرة بالإمارات.

وباع الجنوب سبع شحنات من مزيج دار بخصم بين خمسة دولارات و ١١ دولارا للبرميل من سعر برنت. وقال مصدر آخر إن السودان عرض الشحنتين بخصم بين ١٥ و ١٦ دولارا للبرميل. ويبدو أن جاذبية الأسعار الزهيدة تفوق المخاطر التي يواجهها المشترين إذا نشأت أي مشكلات قانونية عن شراء الشحنات من السودان.

وقال محام مطلع على تحكيم العقود طلب عدم كشف هويته إن المشترين قد يواجهون تحكما خاصا أو دعوى أمام محكمة العدل الدولية.

وفوجئ المشترين التقليديون للنفط الجنوبي عندما بدأت الخرطوم تعرقل الصادرات في نهاية كانون الأول. وقال تاجر وكلاء شحن إنه بالإضافة إلى السفن الثلاث هناك ما لا يقل عن سبع ناقلات ما زالت تنتظر في

ذكرت مصادر بقطاع النفط أن السودان باع شحنة واحدة على الأقل من كميات نفطية صادرها من دولة جنوب السودان بسعر يقل بملايين الدولارات عن قيمته الرسمية وأنه يعرض المزيد منها.

ودب نزاع مرير بين الجانبين حول قيمة الرسوم التي ينبغي أن يدفعها الجنوب مقابل مرور النفط بالأراضي الشمالية عبر خط أنابيب وتصديره من بورسودان.

وأوقف جنوب السودان إنتاجه بعد أن أوقفت الخرطوم الصادرات واحتجزت بعض النفط على سبيل التعويض. واتهم رئيس الجنوب سلفا كير السودان "بنهب" ما يصل إلى نحو ٨١٥ مليون دولار من إيرادات النفط.

وقالت وزارة العدل بجنوب السودان إن النفط المصادر تم تحميله على ثلاث ناقلات في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ يناير كانون الثاني. وباع السودان شحنة حجمها ٦٠٠ ألف برميل كان قد تم تحميلها على السفينة راتنا شرادها إلى تاجر في شمال آسيا. ولم يعرف السعر النهائي للبيع لكن تاجرا قال إن الشحنة بيعت بخصم كبير يصل إلى ١٤ دولارا للبرميل. وهذا يعني خصما قدره ٨,٤ مليون برميل للشحنة كاملة مقابل آخر سعر رسمي تقاضاه الجنوب.

وقال تاجر مقره الشرق الأوسط "هذا خام من الجنوب باعه الشمال بخصم ١٤ دولارا مقابل آخر سعر بيع حده الجنوب".

وذكر مصدر آخر أن الناقلة متجهة إلى سنغافورة.